الفصل الخامس

النظارة والتفتيش

كان القضاة تحت إشراف قضاة العساكر ونظارتهم العامة كما أسلفنا فكان قضاة الأناضول تحت إشراف قاضى عسكر الاناضول العام وقضاة الروملى تحت إشراف قاضى عسكرها العام . وكانت أعمال القضاة تفتش من حين لآخر إذا كان هناك ما يدعو الى التفتيش ويؤخذ من الوثائق التاريخية القديمة أنه فى عهد السلطان محمد چلبى الأول (جد محمد الفاتح) عين جمال الدين محمد چلبى مفتشاً عاماً على القضاة باسم « حاكم الحكام العثمانية » وكان يشرف أيضاً على الأوقاف (١) . ثم اختلفت على نظام تفتيش الاوقاف تحولات عدة .

فصل السلطان محمد الفاتح فى بداية حكمه الموظفين الذين حامت حولهم شبهة وعين بدلا منهم من توافرت فيهم الكفاءة والاستقامة(٢) .

وكان رحمه الله يأمر عماله فى المراسيم التى يصدرها اليهم أن يتخذوا العدل والانصاف شعاراً لهم ويساووا بين القوى والضعيف ، وبين الشريف والحقير

---

(١) يراجع كتاب «أوقاف همايون نظارتنك تاريخچه‌ء تشكيلاتى ونظارك تراجم أحوالى » [= تاريخ تشكيلات نظارة الاوقاف السلطانية وتراجم النظار] .

(١) يقول المؤرخ كيريتو دولوس: « وبعد ذلك عمد الى شؤون مملكته ففتش ادارتها وفصل الولاة والحكام الذين كانوا موضع شكاية الاهالى . ونصب بدلا منهم من توافرت فيهم الخصال الحميدة من ذوى العقول المستنيرة والكياسة والشجاعة والعدالة وكان أقدم آماله أن تنعم رعاياه بنعمة العدل » .

(ترجمة تاريخ السلطان محمد خان الثانى)

فى الخصومة والادارة ويدفعوا أذى الظالم عن المظلوم . ولم يكن يكتفى بمجرد اصدار الاوامر والمراسيم بل كان يراقبها بعد إصدارها ليعرف نصيبها من التنفيذ .

وكان على ثقة تامة بأن عماله عامة ومحاكمه خاصة تسيران على منهج العدل والحق وبناء على هذه الثقة طلب الى بطريرك الروم فى القسطنطينية أن يختار قسيسين ليوفدهما الى البلاد العثمانية بمهمة تفتيش المحاكم الموجودة فيها والاطلاع على سير العدالة فيها عن كثب والمقارنة بينها وبين محاكمهم الملغاة . وقد أختار البطريرك قسيسين من ذوى الكفاءة والاستقامة فأمرهما الفاتح بأن يطوفا بالبلاد العثمانية ويطلعا على حالة المحاكم ثم يقدما اليه تقريراً يتضمن مشاهداتهما وملاحظاتهما كما هى بكل حرية وبدون محاباة ودفع اليهما مرسوماً سلطانياً بين فيه المهمة التى أوفدا من أجلها . فلما عادا من مهمتهما قدما التقرير الآتى :

« أن المحاكم التى أقامها السلطان فى أيالات بلاده تسير على نهج العدالة كالمحاكم المؤسسة فى استانبول فاذا دامت هذه الحالة فاننا نجرأ على أن نطمئن جلالته بأن حكومته العادلة القوية ستصل عما قريب الى أقصى مراحل التقدم وتدوم دولته وتتمتع رعاياه السلطانية بالرفاهية والسعادة » .

ولاشك أن الفاتح حين اوفدهما بالمهمة المذكورة كان متيقناً من ظهور هذه النتيجة كما أشرنا اليه آنفاً فانه كان يعلم يقيناً كيف تسير الأمور فى مملكته وكيف أن قضاته يؤدون أعمالهم بكفاءة ونزاهة ويتوخون العدل فى أحكامهم .

وجدير بنا أن نكرر هنا مرة اخرى أن تفتيش القضاة كان من الوجهة الخلقية والنشاط العلمى والآداب التى يجب على القضاة مراعاتها . وأما من الوجهة القضائية واصدار الاحكام فلا . اذ لم يكن يؤاخذ أحد من القضاة من أجل رأى أدى اليه اجتهاده فحكم به مادام موافقاً لروح الاسلام فانهم كانوا مستقلين استقلالا تاماً من هذه الناحية .

وقد استمر الامر على هذه الوتيرة بعد عهد الفاتح أيضاً . ويعترف بذلك حتى الغربيون . يروى مونتسكيو فى بعض هوامش كتابه المعروف « روح القوانين » نقلا عن ڤولتير ما يأتى :

« لا يتدخل الباشوات باستانبول فى الشؤون العدلية . فالاخبار المنافية لذلك غير صحيحة . يصدر القضاة الحكم الابتدائى . والقضاة تابعون لقضاة العسكر وهم تابعون للصدر الاعظم . وهو يصدر الحكم بالمداولة مع الوزراء الآخرين . وفى الغالب يستمع السلطان إلى المداولات من وراء حجاب .

وفى المسائل الهامة يرفع الوزير مذكرة عنها الى السلطان سائلا رأيه . ويبدى السلطان رأيه فيها ببضع كلمات يكتبها على المذكرة فتنتهى المسألة بهدوء وبسرعة فائقة . فليست هناك حاجة الى المحامين ووكلاء النيابة ولا الى أوراق الدمغة والاوراق الرسمية . وأعضاء المجلس يبدى كل منهم رأيه ولكن بدون أن يرفع صوته ولا تؤجل أى قضية أكثر من سبعة عشر يوماً فن الحكم يبنى على الحادث الواقع لا على الحق . ومن أجل ذلك يرجع فى الشرق الى الشهود فى الشؤون الادارية وقد يكون المدعون والشهود عرضة لعقوبة الضرب بالعصا » .

يظهر أن ڤولتير يقصد بقوله إن الصدر الأعظم . . . الخ قرارات الديوان الهمايونى التى أسلفناها ويا ترى هل الذين تولوا شئون الجمهور فى الغرب فى عهد ڤولتير كانوا من أولياء الله الذين رفع عنهم الحجاب واطلعوا على الغيب وحكموا بدون شهود ؟ ! وأما حكاية الضرب فما هى إلا حديث خرافة .

وخلاصة القول : إن القضاة العثمانيين من بداية عهد السلطان عثمان حتى النهاية كانوا علماء متدينين مستقيمين متورعين العدالة فى أحكامهم . وقد استمرت السلطة القضائية العثمانية فى كل العهود قوية عادلة نزيهة بحيث يصح أن يقال : « إن فى البلاد العثمانية محاكم وقضاة » .

وأما ما يعزى إلى السلطان بايزيد الأول الملقب بيلديرم [= الصاعقة] من حبسه قضاة بعض البلاد فى مكان واحد ومحاولة حرقهم عقوبة لهم على ما نسب إليهم من تهمة أخذ الرشوة ، وانقاذهم من هذا الخطر بتدبير بعض الندماء ؛ فلا يمكن قبوله كحادث صحيح واقع اذ ليس من المعقول أن حادثاً خطيراً مثل هذا الحادث تذهب ازاءه محاولات كبار رجال الدولة سدى ويحل بوساطة نديم خصى جاهل .

لذلك يروى أحمد راسم (بك) الحادث بصيغة الشك ويستبعد وقوعه قائلا : « إما ازداد ظلم القضاة للجمهور حقيقة فزاد حنقهم وكثر شكواهم وإما أرادت الحكومة أن تظهر للشعب بمظهر الساهرة على مصالحه والمعنية بشؤونه وأيا كان الأمر فقد استشاط السلطان بايزيد الأول غضباً فجمع القضاة الذين حامت حولهم الشبهة . . . الخ » (١) .

---

(١) والواقع المفهوم من الحقائق أن هذه الشكاوى لم تكن من الرشوة وانما كانت من فداحة الرسوم التى كانت تستوفى من الوثائق كالاعلامات والحجج . ومن المعلوم أن القضاة الذين ليست لهم رواتب كافية يحل لهم شرعا أن يأخذوا من أجل الوثائق التى يحررونها اجرة بالقدر المعروف ويحدد القدر المعروف بقدر التعب والمؤرخون متفقون على أن القضاة فى عهد السلطان بايزيد الاول لم تكن لهم رواتب كافية حتى القضاة فى العهد الأخير مع أنه كانت لهم رواتب مقررة كانوا يأخذون اجرة من بعض الوثائق .

وتشرح الكتب الفقهية هذه المسألة كالآتى :

« ويحل للقاضى أخذ الاجرة بكتب السجلات والوثائق قدر ما يأخذه فى امثاله فى تحرير الكتابة والعلم بالشروط . قال نجم الدين الزاهدى : والاصح انه مقدر بقدر المشقة وقد يزداد مشقة كتبة الوثيقة فى أجناس مختلفة يبلغ ماليتها مائة على مشقة كتب الف الف النقود ونحوها »

شرح القدورى للزاهدى ملخصاً من فتاوى على الجمالى

والخلاصة : أننا من اول الكتاب إلى هنا حاولنا أن نشرح التشكيلات العدلية والحكومية للعهد الذى نحاول أن ندرس الحياة العدلية فيه ونبين المستوى العلمى لقضاته وسائر عماله . وقد اعتمدنا فى دراستنا على المصادر الموثوق بها ولم نجعل فى كتابنا مكاناً للخرافات او الحوادث المشكوك فى صحتها . مثلا لم نذكر فيه ما يروى من أن السلطان محمد الفاتح أمر بقطع يد المعمار الذى بنى مسجده لانه خالف بعض أوامره ، وان المعمار رفع قضية ضد السلطان ونظرت القضية أمام قاضى استانبول وحكم بإدانة المعمار . . . الخ الحادث الذى تتناقله الالسن حتى الآن ووجد مكاناً فى الكتب الاجنبية أيضاً . فقد اهملنا هذا الحادث لأننا لم نطلع عليه فى المصادر الموثوق بها . فان الغرض الذى نهدف إليه أن نروى للخلف الحقائق كما هى . إذ لا جدوى فى وضع وقائع لا أصل لها او تحريف الحوادث الواقعة . بل الامر على العكس يفتح طريقاً الى الشك فى الوقائع الصحيحة كالتهم التى وجهها مؤرخو الغرب والبيزنطيين الى الفاتح بدافع الحقد والعداوة فانها لم تفد شيئاً سوى إثارة الشك والريبة فى صحة ما قالوا .

وبعد ما أسلفناه من البيانات ، لنستعرض الآن منظر الدولة التى على رأسها هذا العاهل العظيم ، فاذا نرى ؟ نرى دولة تعيش فى أمن تام من العدوان الخارجى لديها جيش باسل ذو تاريخ مجيد وشرف عسكرى يوثق به فى الملمات ويطمئن اليه كل آن ، يحرسها ويحمى زمارها ويدفع عنها مايهدد كيانها وأمنها . ورعية ينعم أفرادها برفاه وهدوء بالداخل ، كل فرد منها مطمئن الى ماله وروحه وعرضه وبعبارة اخرى وأخصر مطمئن الى جميع حقوقه . ومحافظة على هذا الهدوء والاطمئنان انشئت المحاكم فى كل مكان وبثت حفظة الامن فى أرجاء البلاد . توجد مكاتب فى أصغر قرية من البلاد ومدارس عالية فى المدن الكبيرة وجامعات فى عاصمة الدولة وتزخر أنحاء البلاد بالمؤسسات المدنية والعسكرية

مثال من البسالة التركية

صورة تمثل الفاتح يقتحم بجواده البحر عندما رأى الأسطول يقوم بحركة غير صائبة

والادارية والبلدية والزراعية . والضرائب من القلة بحيث يصح معه أن توصف بأنها لاشيء . والمعيشة سهلة يسيرة وايراد الدولة يفي بمصروفها بالغاً ما بلغ . وتنشأ بما فضل منه مؤسسات خيرية مدنية صناعية .

ورئيس الدولة دؤوب على العمل يواصل الليل بالنهار بدون فتور ولا ملل . ويأمر وزراءه وامراءه وحكامه وسائر عماله بالسير على منهج الحق والعدل وبحماية المظلومين . ويراقب أوامره هل تنفذ أو تهمل ؟ دولة هذه صورتها التي يراها من يستعرضها فهل يتصور فيها شيء غير الأمن والعدل ؟ نحيل تقدير ذلك الى القارىء الكريم(١) .

---

(١) ننقل فيما يلي بعض مقتطفات من مراسيم السلطان محمد الفاتح تأييداً لما قلناه

أولا : من البراءة الصادرة الى عيسى باشا أمير امراء [بكلر بكى] الاناضول في سنة ٨٥٥ هـ .

« . . . وهذا أيضاً يجب عليه أن يتخذ السير على منهج العدل والانصاف شعاراً له ويتجنب الظلم والمحاباة عند الفصل في الخصومات وإجراء الحكومات . ولا يؤثر القوى على الضعيف ولا يميل الى الشريف دون الوضيع . وأن يعين المظلومين دائماً . ويجعل دفع شر الظالمين في مقدمة أعماله . ويتعقب اللصوص والبغاة ويقبض عليهم حيثما وجدوا ويدفع عن الشعب أذاهم ولا يدع الفساد ينتشر في غفلة عنه فيقضي عليه في وكره حتى يكون الاقليم محفوظاً من الغارة وخوف الاعداء ويعيش السكان في أمن وسلام مواظبين على ترديد الدعوات الخيرية للدولة القاهرة أيدها الله . . الخ

ثانياً : من البراءه المعطاة للوزير احمد باشا :

« . . . ويجب عليه أن يبسط ظل الرحمة على الجمهور ويخفض جناح الرأفة للشعب الذي هو وديعة الله تعالى لدى الحكام حتى يشاهد في مرآة الاعمال سماء الآمال وتجنى ثمرة السرور من شجرة الأماني »

وما أشبه ذلك من المراسيم والأوامر . ويجب أن يعلم أن هذه المراسيم لم تكن مجرد كلام انشائي ينمق لغرض أدبي وإنما كانت تصدر لتنفذ بكل دقة وبحذافيرها وكان إهمال كلمة منها يعرض المسئول لأشد العقوبات .